



تسجيل ما لا يقل عن 1010 حالة اعتقال تعسفي في شباط 2014

أولاً: المقدمة:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقل أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر شباط تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تعتمد فعل ذلك كي لا تبقى دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات "الإدارة الذاتية" الكردية.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.

• حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.

• نقاط مدهامة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.

• حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شهر شباط.

رابعاً: التوصيات.





كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال ما لا يقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99% لدى القوات الحكومية)، لاتشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرابهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسية وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق الغير مستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.



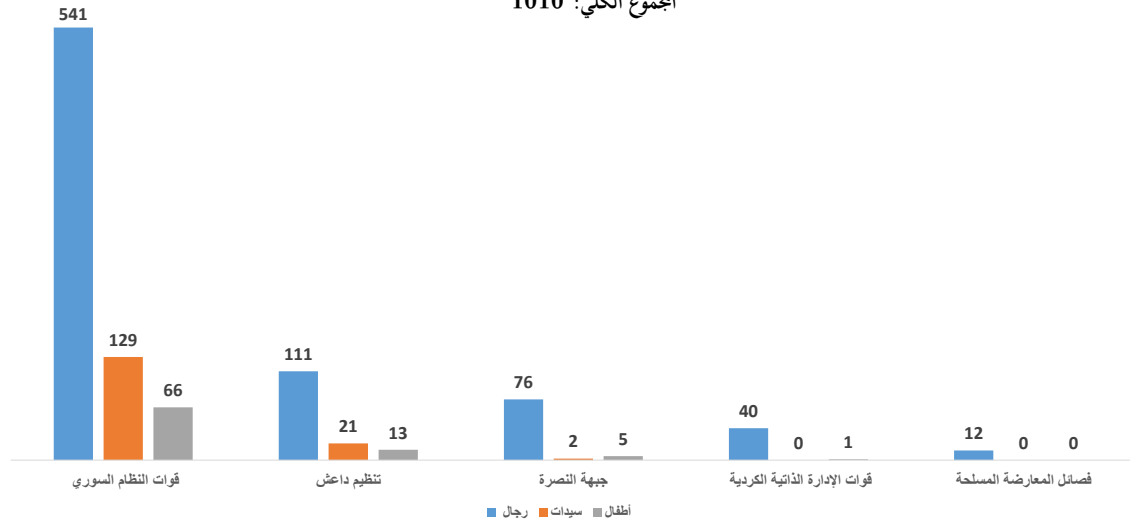


ثانياً: تفاصيل التقرير:

الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في شباط، التي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.

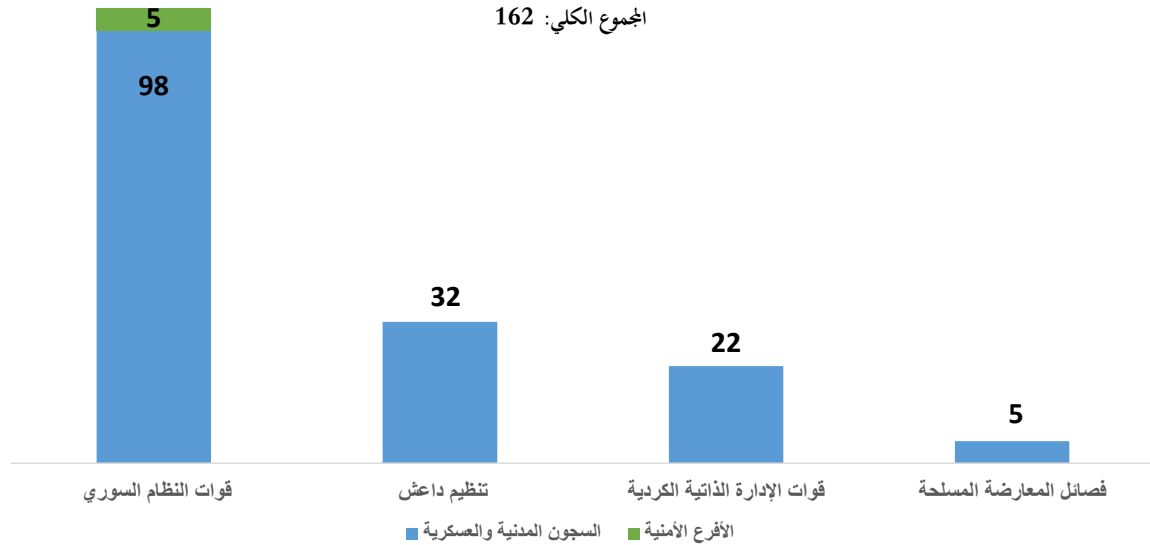
حصيلة الاعتقالات التي وثقناها في شباط توزعت على النحو التالي:

المجموع الكلي: 1010



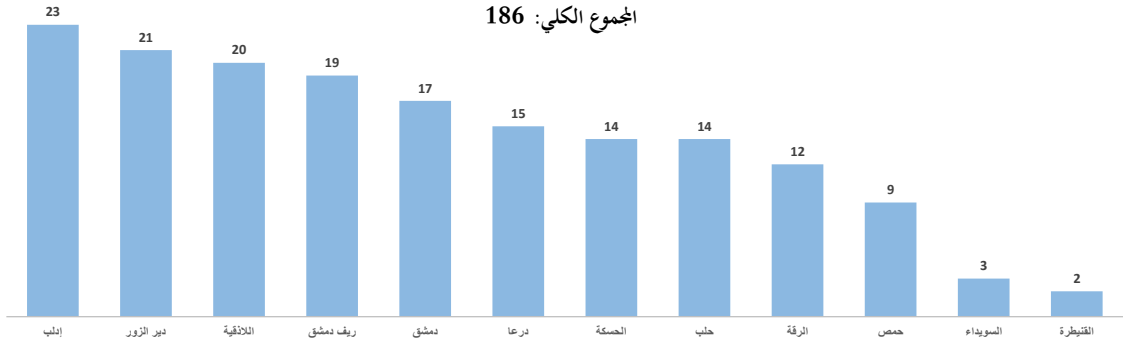
أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

المجموع الكلي: 162

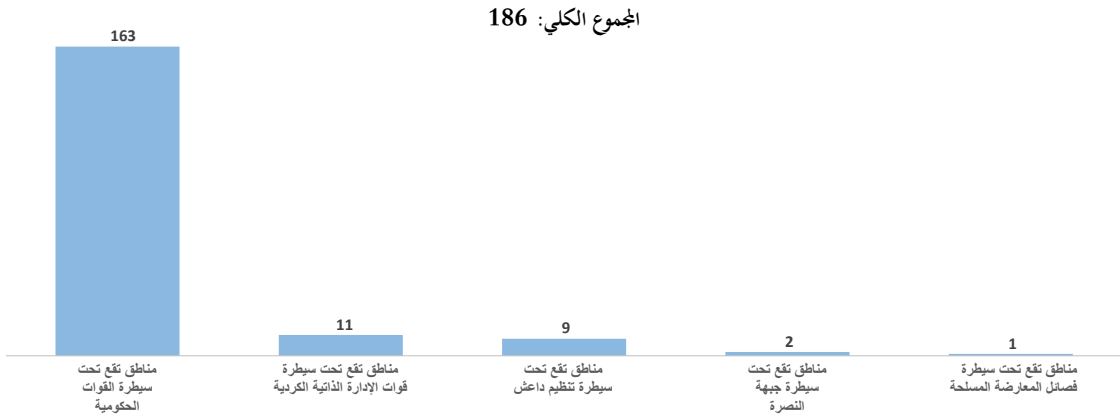




نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

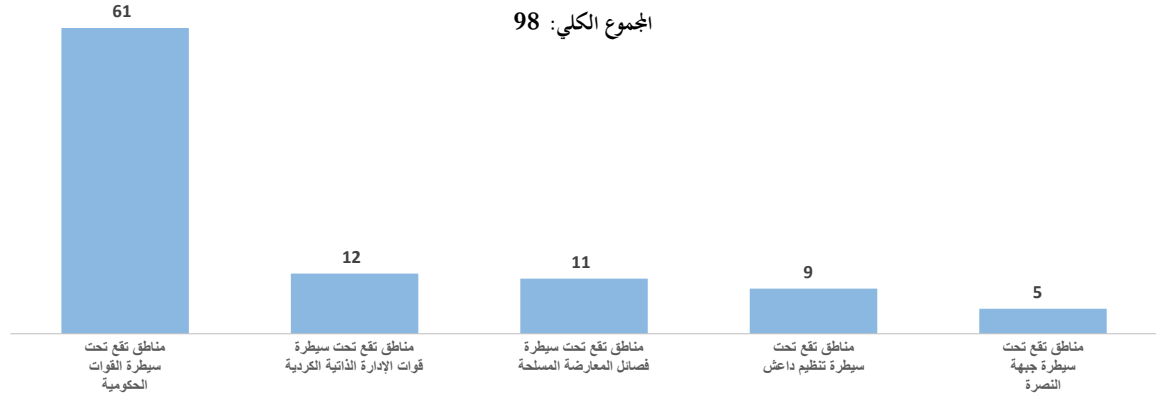


الجهات المسؤولة عن المداهمات:





حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:



ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في شباط:

القوات الحكومية:

الطالبة الجامعية بتول منهل نصرة، أنثى، من مدينة حماة، تبلغ من العمر 23 عاماً، طالبة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة البعث بمدينة حماة، في 8/ شباط اعتقلتها القوات الحكومية من مكان وجودها في حرم كلية الآداب والعلوم الإنسانية في حي المرابط بمدينة حماة، واقتادتها إلى فرع الأمن العسكري بمدينة حماة في اليوم نفسه، ولم تصلنا بعدها أية معلومات تحدد مصيرها أو مكان احتجازها وما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

الطالبة الجامعية هبة قزلباش، أنثى، من مدينة حماة، تبلغ من العمر 24 عاماً، طالبة جامعية في جامعة دمشق، في 17/ شباط اعتقلتها القوات الحكومية لدى مرورها من إحدى نقاط التفتيش في حي ضاحية أبي الفداء بمدينة حماة، واقتادتها القوات الحكومية إلى فرع الأمن العسكري بمدينة حماة في اليوم نفسه، لم تصلنا أية معلومات تحدد مصيرها أو مكان احتجازها بعد ذلك التاريخ، وما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

المدرس بلال عيون، من مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر 36 عاماً، في 4/ شباط اعتقلته القوات الحكومية لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها على أتسترد دمشق - حمص الدولي، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

رابعاً: التوصيات:

لا بُدَّ على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين في سوريا.

